

غوتيريش يعلن تشكيل اللجنة الدستورية السورية

دمشق - أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، الاثنين، عن تشكيل اللجنة الدستورية الخاصة بسوريا، على أن تبدأ عملها خلال الأسابيع المقبلة ضمن الجهود لإنهاء الحرب المستمرة منذ العام 2011.

وأفاد غوتيريش للصحافيين في مقر المنظمة الدولية بموافقة النظام السوري ولجنة المفاوضات السورية (التابعة للمعارضة) على "إنشاء لجنة ذات مصداقية ومتوازنة بتسيير أممي". وأضاف أن لجنة إعداد الدستور ستعقد أول اجتماعاتها خلال الأسابيع المقبلة. وكان مبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا غير بيدرسون قد أجرى في وقت سابق الاثنين مباحثات وصفت بـ"الناجحة" في دمشق مع وزير الخارجية وليد المعلم.

وقال بيدرسون للصحافيين إثر اللقاء "اختتمت جولة أخرى من المناقشات الناجحة للغاية مع وزير الخارجية المعلم". وأضاف "لقد تطرقنا إلى جميع القضايا العالقة المتصلة باللجنة الدستورية"، مشيراً إلى "مباحثات إيجابية" أجراها كذلك مع رئيس هيئة التفاوض السورية، التي تمثل أبرز مكونات المعارضة السورية.

وأعلنت وزارة الخارجية السورية من جهتها في بيان أن الاجتماع كان "إيجابياً وبناءً". وأكد المعلم "التزام سوريا بالعملية السياسية ومواصلة التعاون مع المبعوث لإنجاح مهمته".

وخلال "مؤتمر الحوار الوطني" السوري بمدينة سوتشي الروسية في يناير 2018، قرر الفراق السوريون والأمم المتحدة وتركيا وإيران وروسيا تشكيل لجنة لراجعة دستور سوريا. ويفترض أن تضم اللجنة 150 عضواً، 50 منهم مختارهم دمشق، و50 مختارهم المعارضة، و50 مختارهم المبعوث الخاص للأمم المتحدة. ولا تضم اللجنة ممثلين عن الإدارة الذاتية الكردية في شمال وشرق سوريا، والتي اعتبرت في بيان الاثنين "إصفاهاً" "غير عادل". وتسيطر الإدارة الذاتية على مناطق واسعة في شمال وشرق سوريا. وبالإضافة إلى تشكيل اللجنة، فإن الخلاف بين المعارضة والنظام يدور أيضاً حول آلية عملها وتوزيع المسؤوليات بين أعضائها. وتطالب المعارضة بصياغة دستور جديد، فيما لا توافق السلطات السورية إلا على تعديل الدستور الحالي.

انقسام أميركي حول فرض عقوبات على حلفاء حزب الله السياسيين

بيلنغسلي من بيروت: واشنطن ستعاقب كل من يدعم حزب الله «عينياً»



لبنان تحت ضغط أميركي متواصل

مع مسؤولين أميركيين قبل أن يلتحق بالرئيس ميشال عون إلى نيويورك لحضور أشغال الجمعية العمومية للأمم المتحدة. ويرجح مراقبون أن يكون باسيل قد عمل على استثمار الزيارة للتواصل مع الإدارة الأميركية وإقناعها بالعدول عن أي توجه لفرض عقوبات عليه وعلى باقي حلفاء الحزب السياسيين بالنظر إلى تداعيات ذلك على لبنان لجهة دفعه نحو المزيد من الانسحاق بالمحور الإيراني، وقد يكون هذا أحد أسباب عدم حسم واشنطن لموقفها لجهة تبنيها هذا النهج. وادرجت الولايات المتحدة حزب الله على قائمة المنظمات الإرهابية في العام 1997. وفرضت في يوليو عقوبات على لبنان، بينهم نائبان في قرار طاول للمرة الأولى أعضاء في البرلمان اللبناني.

حزب الله ويدعمونه بصرف النظر عن الطائفة أو الدين". وحينما سُئل "هل يعني ذلك أن العقوبات تستهدف حلفاء الحزب الله؟" أجاب "بكل تأكيد"، مشدداً على أن "الولايات المتحدة تراجع بشكل مستمر قوائمها الخاصة بالعقوبات". ويعكس تضارب التصريحات الأميركية وجود انقسام في البيت الأبيض حول جدوى إدراج موالين سياسيين للحزب على لائحة العقوبات. وحزب الله قوة رئيسية في لبنان، لديه كتلة برلمانية من 13 نائباً وثلاثة وزراء في الحكومة، ويعد حليفاً رئيسياً لحزبه أمل التي يتزعمها نبيه بري، والتيار الوطني الحر الذي يتزعمه وزير الخارجية جبران باسيل.

ويتواجد باسيل منذ أيام في الولايات المتحدة بمناسبة ترأسه المؤتمر للاعتراض، وقد أجرى باسيل عدة لقاءات

أن وجوده الأبرز في الساحة السورية حيث يدعم منذ العام 2013 علنياً الرئيس السوري بشار الأسد. ونقل المصدر اللبناني عن المسؤول الأميركي تأكيد أن "العقوبات تستهدف إيران وأتباعها في المنطقة" من دون "المساس بالفرقاء الذين تربطهم مع حزب الله علاقة أو تعاون سياسي" في لبنان. وتتناقض تصريحات بيلنغسلي مع تصريحات سابقة أطلقها مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى ديفيد شنتكر، عقب زيارة أداها إلى لبنان بداية الشهر الجاري، حينما حذر من أن العقوبات قد تطال حلفاء سياسيين لحزب الله بغض النظر عن الطائفة والدين. وقال شنتكر، المعروف عنه تأييده لإسرائيل في مقابلة مع قناة "البي.بي.سي. أي" اللبنانية "في المستقبل سوف نعرض العقوبات على أفراد في لبنان يساعدون

لبنان ومؤسسته". ولم يصدر أي تصريح رسمي عن أي طرف إثر هذين اللقاءين. إلا أن مصدراً لبنانياً مطلعاً على مضمون المحادثات قال، متحفظاً عن ذكر اسمه، إن بيلنغسلي شدد على أن "الولايات المتحدة ستعاقب أي فريق يقدم دعماً عينياً لحزب الله، سواء عبر الأسلحة أو المال أو أي وسائل مادية أخرى". وتأتي هذه الزيارة بعد إعلان وزارة الخزانة الأميركية في 29 أغسطس الماضي إدراجها مصرف "جمال تراست بنك" على لائحة العقوبات، بوصفه مؤسسة مالية أساسية لحزب الله. وأدرجت أربع شركات تامين تابعة للمصرف أيضاً على اللائحة السوداء. ويعيد حزب الله الخصم للسود لإسرائيل. ويتلقى دعماً من إيران التي تمدده بالمال والسلاح، ويقاوم الحزب في جهات مختلفة لصالح طهران، بيد

التصريحات المتضاربة بشأن الأفراد والكيانات المعنية بالعقوبات الأميركية في علاقة بحزب الله، تعكس وجود انقسام في صفوف الإدارة الأميركية حول هذه النقطة، فبعد إعلان مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى ديفيد شنتكر أن حلفاء الحزب السياسيين قد يطالهم سيف العقوبات، حصر مساعد وزير الخزانة الأميركية لشؤون مكافحة تمويل الإرهاب مارشال بيلنغسلي العقوبات في المتورطين في تقديم الدعم المادي للحزب.

بيروت - أبلغ مسؤول أميركي، الاثنين، لبنان بأن بلاده ستعاقب أي فريق يقدم دعماً "عينياً" لحزب الله، وفق ما قال مصدر محلي مطلع على مضمون محادثاته، وذلك بعد أسابيع من إدراج واشنطن مصرف "جمال تراست بنك" على لائحة العقوبات بتهمة تقديم خدمات مالية للحزب، ما اضطر هذا المصرف إلى التصفية الذاتية.

وتحصر تصريحات المسؤول الأميركي العقوبات بحق الأشخاص والكيانات التي تدعم حزب الله في البعد المادي، ما يخفف من هواجس القوى السياسية الحليفة للحزب، وفي مقدمتها التيار الوطني الحر وحركة أمل اللذان أديبا مخاوف من أن تطالهما عصا العقوبات جراء الغطاء السياسي الذي يوفره للحزب. والتقى مساعد وزير الخزانة الأميركية لشؤون مكافحة تمويل الإرهاب مارشال بيلنغسلي، الاثنين، غداً وصوله إلى بيروت كلاً من رئيس البرلمان نبيه بري ورئيس الحكومة سعد الحريري. وأوردت السفارة الأميركية في بيروت في بيان، عقب وصوله ليل الأحد، أن بيلنغسلي خلال لقاءاته مع المسؤولين الرسميين والمصرفيين، "سيشجع لبنان على اتخاذ الخطوات اللازمة للبقاء على مسافة من حزب الله وغيره من الجهات الخبيثة التي تحاول زعزعة استقرار

حمدوك يفتح فصلاً جديداً مع المجتمع الدولي من بوابة الأمم المتحدة دبلوماسية رئيس الوزراء النشطة هل تنهي عهد السودان مع العقوبات

حمدوك مع وكيل وزارة الخارجية الأميركية للشؤون السياسية وأيضاً مع مدير الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مارك غرين حيث ستركز المحادثات على استكمال بحث ملف شطب السودان من لائحة الإرهاب.

ويجد تصنيف دولة بكونها راعية للإرهاب من حصولها على تمويل دولي، ويجعل من الصعب على المواطنين الأميركيين القيام بأعمال تجارية فيها، وهذا ما يدفع الحكومة السودانية إلى وضع هذا الملف في صدارة أولوياتها. وإلى جانب ملف شطب السودان من اللائحة السوداء يعتمز رئيس الوزراء إجراء لقاءات مع المسؤولين في المؤسسات المالية العالمية على غرار البنك الدولي. وقال وزير المالية السوداني الإنشيين، إن رئيس الوزراء سيطلب ملياري دولار دعماً من البنك الدولي خلال زيارته الحالية إلى نيويورك.

وذكر الوزير إبراهيم البدوي أن الحكومة طلبت من البنك الدولي إعارة ثلاثة خبراء سودانيين للعمل في البلاد خلال فترة الانتقال السياسي مع تمويل مهمتهم.

وفي 21 أغسطس الماضي، أدى رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك، اليمين الدستورية رئيساً للحكومة، خلال المرحلة الانتقالية التي تستمر 39 شهراً، وتنتهي بإجراء انتخابات. وبإمالة السودانيين أن يفتح الاتفاق بشأن المرحلة الانتقالية، الموقّع في أغسطس الماضي، صفحة جديدة في بلاد أنهكتها الحروب والأزمات.

مقدمتهم وكيل وزير الخارجية للشؤون السياسية ديفيد هيل انفتاحهم للقيام بهذه الخطوة، بيد أنهم ربطوا ذلك بعدة مطالب لعل في مقدمتها تكريس حكم مدني.



وقد صرح أحد المسؤولين الأميركيين بانهم على ثقة كبيرة بحمدوك الذي يحظى بصدى جيد في الولايات المتحدة، وأنه سيكون نقطة الاتصال الرئيسية، وإن كان سيتبعين أيضاً على الدبلوماسية الأميركية التعامل مع الفريق أول محمد حمدان دقلو نائب رئيس المجلس السيادي.

وضعت الحكومة الأميركية السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب عام 1993 خلال عهد الرئيس السابق بيل كلينتون مما فصل البلاد عن الأسواق المالية وخنق اقتصادها.

وفي 2017، رفعت واشنطن حذراً تجارياً فرضته على السودان طوال 20 عاماً، وكانت تجري مناقشات لرفع اسمه من القائمة الأميركية عندما تدخل الجيش في 11 أبريل لعزل الرئيس السابق عمر البشير الذي حكم البلاد 30 عاماً بعد احتجاجات شعبية غير مسبوقه. ومرجع أن يلتقي رئيس الوزراء السوداني مع هيل مجدداً على هامش اجتماعات الجمعية العمومية.

ووفقاً للجدول الزمني الصادر عن وزارة الخارجية الأميركية الذي اطلع عليه موقع "سودان تريبيون"، سيلتقي

الخارجية الألماني هايكو ماس الذي وصل إلى العاصمة السودانية في 3 سبتمبر برفاقه وقد ضم 30 مسؤولاً ومستشارين، تلتها زيارة وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، الذي أعلن عن دعم للسودان بقيمة 60 مليون يورو، بينها 15 مليون يورو بشكل عاجل. وتقول أوساط سياسية إن حمدوك الذي خبر دهايلز الأمم المتحدة (تقلد مناصب عدة في هذه المنظمة)، سيجاول جاهداً استثمار هذا الزخم وحشد الدعم لحكومته التي تواجه استحقاقات كبرى ليس فقط لجهة ملف السلام بل والأهم دفع عجلة الاقتصاد المننقفة.

ويعاني السودان من أزمات معيشية مستمرة، تمثلت في شح السلع الاستراتيجية وارتفاع أسعار صرف الجنيه السوداني أمام الدولار، وندرة في السيولة بالأسواق السودانية.

وتشير الأوساط إلى أن رئيس الوزراء السوداني يضع في سلم أولوياته ضخ دعاء جديدة في العلاقات مع المجموعة الدولية، وكسب دعماً خاصة في مسار إقناع الولايات المتحدة بوجوب شطب اسم السودان من لائحة دعم الإرهاب.

وسبق وأن أبدت كل من ألمانيا وفرنسا خلال زيارة وزير الخارجية نية للتدخل لدى الولايات المتحدة لاتخاذ هذه الخطوة التي تشكل نقطة فارقة ليس فقط لجهة فتح باب الاستثمارات والقروض والمنح أمام السودان بل لدلالاتها السياسية العميقة التي تعني عودة البلد فعلياً إلى الحاضنة الدولية. وكان حمدوك قد أطلق حتى قبل تشكيل الحكومة محادثات مع الإدارة الأميركية، لشطب اسم بلاده من القائمة السوداء، وأبدى المسؤولون الأميركيون الذين استقبلهم في الخرطوم وفي

كلفت البلاد الكثير على الصعيدين السياسي والاقتصادي، جراء سياسات البشير وتحالفاته المثيرة للجدل ودعمه للإرهاب.

وأبدت الولايات المتحدة ودول أوروبية انفتاحاً ودعماً للمسار الانتقالي الذي يعيشه السودان، وقد شهدت العاصمة الخرطوم منذ الإطاحة بنظام الرئيس عمر حسن البشير في أبريل الماضي تواتراً في زيارات المسؤولين الأميركيين والأوروبيين الذين أجمعوا على استعداد بلدانهم لدعم هذه التجربة الفتية، خاصة بعد توصيل الفرقاء السودانيين لاتفاق بشأن تقاسم إدارة المرحلة الانتقالية.

وفي مقدمة المسؤولين الذين طرقت أبواب الخرطوم هذا الشهر وزير

أمال كبيرة معلقة على مشاركة رئيس الوزراء السوداني في اجتماعات الجمعية العمومية، التي تعد مناسبة مهمة للتواصل مع المجتمع الدولي، وحضه على دعم السودان في هذه المرحلة الفارقة في تاريخه.

الخرطوم - يتطلع السودانيون بتفاؤل إلى مشاركة وفد بلادهم بقيادة رئيس الوزراء عبدالله حمدوك، في أعمال الدورة الـ 74 من الجمعية العمومية للأمم المتحدة التي انطلقت الاثنين. ويعتبر عبدالله حمدوك أرفع مسؤول يقود وفد السودان في اجتماعات الجمعية العمومية منذ العام 2010 حينما مثل نائب الرئيس آنذاك علي عثمان طه البلاد.

ومنذ صدور مذكرة اعتقال دولية بحق الرئيس المعزول عمر البشير وعدد من

رموز نظامه في العام 2009 بتهم بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في إقليم دارفور، انخفض مستوى مشاركة السودان في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة لرفض الولايات المتحدة منح كبار المسؤولين السودانيين تأشيرات دخول إلى أراضيها.

وتشكل هذه المناسبة التي يحضرها زعماء وقادة العالم فرصة مهمة لرئيس الوزراء حمدوك للتسويق لسودان جديد يرنو إلى العودة والتموضع مجدداً ضمن الأسرة الدولية، بعد عزلة طويلة



حمدوك يذهب إلى نيويورك ويحمل التفاؤل معه

الخرطوم تواجه أزمة الوقود باستبعاد خفض الدعم